

Distr.  
GENERAL

S/1997/858\*  
7 November 1997  
ARABIC  
ORIGINAL: FRENCH

## مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام  
من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص الرسالة التي وجهها القاضي جون لويس بروغيير إلى وزير خارجية فرنسا بشأن التحقيقات القضائية التي أجريت فيما يتعلق بالاعتداء الذي وقع في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ على الطائرة DC 10 التابعة لشركة النقل الجوي UTA (انظر المرفق).

وأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة غدا بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن في إطار المشاورات التي يجريها المجلس بكامل هيئته بشأن الجماهيرية العربية الليبية.

(توقيع) آلان ديجاميه  
الممثل الدائم لفرنسا  
لدى الأمم المتحدة

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

## المرفق

رسالة موجهة إلى وزير خارجية فرنسا  
من القاضي جون لويس بروغيير

بعد ثماني سنوات من التحقيقات، فرُغَتْ مؤخراً من التحقيق القضائي المتعلق بالهجوم الذي وقع على طائرة من طراز DC 10 تابعة لشركة النقل الجوي UTA. وأُمرَتْ بإحالة ملف التحقيق إلى المحكمة وتوجيه الاتهام إلى ستة مواطنين ليبيين لإقامة دعوى عليهم في هذه الإجراءات، ومن المنتظر محاكمة هؤلاء الأشخاص غيابياً.

وكان ذلك الهجوم الذي وقع فوق النيجر في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩، قد تسبب في مقتل ١٧٠ شخصاً.

وفي إطار التحقيق القضائي الذي أمرت به النيابة العامة في باريس بعد الحادث بستة أيام، اتضح بعد تحريات طويلة ودقيقة أجريت في أفريقيا بوجه خاص، أن من المحتمل أن يكون هذا العمل الإرهابي من فعل مواطنين ليبيين. وقد صدرت بعد ذلك أربعة أوامر دولية بالقبض على هؤلاء الأشخاص.

وفي وقت لاحق من إصدار أوامر القبض هذه وتوجيه أجهزة العدالة الأمريكية والبريطانية إلى ليبيين اثنين آخرين تهمته ارتكاب الهجوم على الرحلة PAN AM 103 في سماء لوكربي في اسكتلندا في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، اتخذ مجلس الأمن للأمم المتحدة، بناءً على طلب فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، القرار ٧٣١ (١٩٩٢) الذي أشار فيه المجلس صراحة إلى رسالة من السلطات الفرنسية مؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ (A/46/825-S/23306) تطلب إلى الجماهيرية العربية الليبية أن تتعاون فوراً وعلى نحو فعال وبجميع الوسائل في التحقيقات الجارية بشأن الهجوم على الطائرة DC 10 التابعة لشركة النقل الجوي UTA.

بيد أن امتناع السلطات الليبية عن الاستجابة لهذه التوجيهات وغيرها من الطلبات الواردة في القرار المشار إليه، أدى إلى اتخاذ مجلس الأمن القرارين ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣) اللذين فرض المجلس بموجبهما جزاءات على الجماهيرية العربية الليبية.

ولم تبد السلطات الليبية قبل عام ١٩٩٦ أي رغبة حقيقية في التعاون مع العدالة الفرنسية. ومع ذلك، لم تتوقف فرنسا عن مطالبة الجماهيرية العربية الليبية بالتعاون في التحقيقات المتعلقة بالهجوم على الطائرة DC 10 التابعة لشركة النقل الجوي UTA.

وفي آذار/ مارس ١٩٩٦، التزم العقيد معمر القذافي، في رسالة وجهها إلى رئيس جمهورية فرنسا وأُدرجت في الملف، بأن يستجيب للطلبات الفرنسية الواردة في الرسالة المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ (A/46/825-S/23306) التي أشار هو إليها، وسمح للقاضي الفرنسي بأن يواصل تحقيقاته في ليبيا بكل حرية مع ضمان حصوله خلال الفترة اللازمة لمهمته على جميع التسهيلات والمساعدات.

وفي ٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٦، وجه إليّ القاضي مُرسي رسالة كرر فيها التزام العقيد القذافي ودعاني إلى مواصلة تحقيقاتي في الجماهيرية العربية الليبية على أساس الطلبات الفرنسية الواردة في الرسالة المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ (A/46/825-S/23306).

وبعد أن أُصِّدِرْتُ في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ إنابة قضائية دولية، ذهبت إلى طرابلس وبقيت هناك من ٥ إلى ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٦ برفقة محققين، وقد أحسنت السلطات القضائية المختصة استقبالي.

وخلال هذه المهمة ورغم الصعوبات العديدة، التي سُوِّيَ معظمها اليوم، أمكنني أن أشارك، في ظروف مُرضية، في تنفيذ تلك الإنابة القضائية. وقد أمكنني بذلك الاستماع إلى الكثير من الشهود وجمع أدلة مادية وأدلة أخرى والحصول على وثائق مفيدة لإظهار الحقيقة.

وقد استجاب هذا التعاون القضائي للطلبات الفرنسية إلى حد كبير وإن ظل بعضها دون جواب. وقد سمح لي ذلك بإحراز تقدم كبير وأتاح لي إمكانية إصدار أمرين إضافيين بالقبض على رعايا ليبيا واستكمال ملف التحقيقات. وقد أمكن بهذا التعاون فتح الطريق لمحاكمة المشتبه بهم الستة غيابيا على نحو ما يجيزه القانون الفرنسي.

بيد أنه كان يحق للعدالة الفرنسية ولأسر الضحايا توقع إجراء محاكمة حضورية هي وحدها الكفيلة بإرضاء الرغبة المشروعة لدى الأطراف المدعية بالحق المدني إرضاء كاملا.

وسيتعين بطبيعة الحال على السلطات الليبية أن تتحمل، عندما يحين الوقت، جميع التبعات التي قد تترتب على حكم يدين رعاياها.

وفي هذا الوقت الذي تنتهي فيه التحقيقات القضائية، بعد مرور ثمانية أعوام على ذلك الهجوم، أرى أن من المفيد إبلاغكم بتقديري للطريقة التي تعاونت بها الجماهيرية العربية الليبية مع العدالة الفرنسية في هذه التحقيقات.

(توقيع) جون لويس بروغيير

-----